

هيئات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجا-

Organizations that provide support and funding to micro-enterprises in Algeria -exemplified by the National Agency for the Management of Microcredit-

وسيلة خريف¹ *، العابد برينيس شريفة²

¹ مخبر LDLD ، جامعة الشاذلي بن جديد (الطارف_الجزائر)، o.khorief@univ-eltarf.dz

² مخبر LDLD ، جامعة الشاذلي بن جديد (الطارف_الجزائر)، labed-b-cherifa@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/30؛ تاريخ المراجعة: 2024/11/04؛ تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر وإبراز دور الهيئات الداعمة في مرافقتها وتمويلها، من خلال تسليط الضوء على نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في هذا المجال. وأوضحت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات المصغرة رهان اقتصادي واجتماعي ذو شأن هام، حيث تعتبر حلقة وصل في التسيير الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بمختلف المؤسسات المحيطة بها ولما توفره من مناصب شغل جديدة وتكامل بين الأنشطة الاقتصادية وهذا بفضل دعم ومرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي قدمت حلولاً ناجحة لشريحة واسعة من هذه المؤسسات بما يتماشى وصيغ التمويل التي توفرها. وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة زيادة عدد خلايا المرافقة لأصحاب المؤسسات المصغرة على مستوى كل التنسيقات الولائية لتوفير المتابعة والمرافقة اللازمة خلال كل مراحل تنفيذ المشروع وتعزيز مكانة المؤسسات المصغرة في سلم الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التمويل؛ المؤسسات المصغرة؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ هيئات الدعم.

تصنيف JEL: D20؛ G21؛ G2

Abstract: This study aims to analyze the reality of micro-enterprises in Algeria and highlight the role of support bodies in supporting and financing them, by shedding light on the activity of the National Agency for Microcredit Management in this field. The results obtained showed that micro-enterprises are an important economic and social bet, as they are considered a link in the economic fabric through the relationships that link them to the various surrounding institutions and the new jobs they provide and the integration between economic activities, thanks to the support and support of the National Agency for Microcredit Management, which has provided successful solutions to a wide segment of these institutions in line with the financing formulas it provides. Finally, the study recommended the need to increase the number of support cells for micro-enterprise owners at the level of all state coordinations to provide the necessary follow-up and support during all stages of project implementation and to strengthen the position of micro-enterprises on the national economic ladder.

Keywords: Financing, Micro-enterprises; National Agency for Microcredit Management; Support bodies

Jel Classification Codes : D20; G21; G2

I تمهيد:

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، أولت الدولة الجزائرية اهتماما واسعا بالمؤسسات المصغرة، وعبرت عن إرادة سياسية واضحة لتبني الفكر الماؤلالي كمدخل لتحقيق التنوع في الدخل الوطني والدفع بعجلة التنمية عبر خلق فرص العمل التي تخفف من حدة البطالة والأوضاع المتردية داخل الطبقات الهشة في المجتمع، وعلى غرار دول العالم عملت الجزائر على استحداث مجموعة من الهيئات كدعامة أساسية للمؤسسات المصغرة، حيث تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعمل من خلال مختلف صيغ الدعم والتمويل التي تتيحها على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص واحدة من أبرز هذه الهيئات.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

✓ إشكالية الدراسة:

- ما هي سبل دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح العديد من الأسئلة الفرعية أهمها:

✓ الأسئلة الفرعية:

- فيما تتجلى القيمة المضافة التي تقدمها المؤسسات المصغرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟ وما هي طرق تمويلها ومرافقتها؟

- كيف تُرافق وتمول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

✓ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- تؤدي المؤسسات المصغرة دورا مهما في الدفع بعجلة التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

- تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تمويل ومرافقة المؤسسات المصغرة اعتمادا على عدة صيغ وأساليب لضمان ترقيتها.

✓ أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل أساسي الى:

- التعرف لمفاهيم المؤسسات المصغرة والتعريف بمختلف آليات دعمها وتمويلها،

- تسليط الضوء على دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وتمويل الفئات المستهدفة من أجل تجسيد مشاريعها على أرض الواقع.

✓ منهج الدراسة:

الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح والأسئلة الفرعية دفعت للاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، في وصف مختلف متغيرات الدراسة وتحليل المؤشرات والاحصائيات المتوفرة.

✓ هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قتم تقسيم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: المؤسسات المصغرة في الجزائر.

المحور الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كهيئة لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر.

II- المؤسسات المصغرة في الجزائر:

II-1- الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة:

II-1-1- مفهوم المؤسسات المصغرة:

ظهرت وتنامت المؤسسات المصغرة في الجزائر خلال الفترة التي تبنت فيها الجزائر الانفتاح الاقتصادي، بعد فشل السياسات السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات، والتسريح الجماعي للعمال؛ حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كأداة لامتصاص البطالة ومكافحة الفقر، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويُعتمد في تعريف المؤسسات المصغرة على عدة معايير تتغير من بلد لآخر ومن منظمة لأخرى، ومن أهم هذه التعاريف:

- تعريف الاتحاد الأوروبي:

عرّف المؤسسات المصغرة وفقاً لتوصية سنة ألفين وثلاثة، التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح جانفي 2005، استناداً على ثلاثة معايير كمية تتمثل في: عدد الموظفين ورقم الأعمال والميزانية الاجمالية، ومعيّار نوعي واحد يتمثل في الاستقلالية في التسيير حيث تُعرّف المؤسسات المصغرة على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من عشرة موظفين ورقم أعمالها السنوي أقل من أو يساوي اثنان مليون أورو سنوياً ونفس الشرط ينطبق على الميزانية السنوية. (ياسر، 2014، صفحة 70)

- تعريف البنك العالمي:

البنك العالمي كهيئة تمويل عالمية اعتمد في تعريفه للمؤسسة المصغرة على أساس معيار عدد العمال وإجمالي الأصول، وحجم المبيعات السنوية، حيث يصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك المؤسسات توظف أقل من 10 عمال، ومجموع أصولها يقل عن مئة ألف دولار أمريكي ونفس الشرط ينطبق على حجم المبيعات السنوية. (عثمان، 2005، صفحة 11).

- تعريف المؤسسات المصغرة حسب التشريع الجزائري:

تُعرّف المادة 05 من القانون التوجيهي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الصادر بالجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ 2017/01/11 المؤسسات المصغرة على أنها كل مؤسسة تشغل من موظف إلى تسعة موظفين، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دج، ولا تتجاوز حصيلتها السنوية العشرين مليون دج وتحترم معايير الاستقلالية في التسيير. ومن هنا يتضح جلياً اعتماد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات المصغرة على المعايير التي المعتمدة في الاتحاد الأوروبي.

II-1-2- خصائص المؤسسات المصغرة:

تتمتع المؤسسات المصغرة بجملة من الخصائص ما يؤهلها لأن تكون دافعا لعجلة التنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي حيث تتميز ب:

- الملكية الخاصة: تتميز المؤسسات المصغرة بخضوعها في ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص فقط، يكونون عادة أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة.
- الانخفاض النسبي في رأس المال: من أهم مميزات المؤسسات المصغرة الانخفاض النسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الانشاء أو أثناء التشغيل، إضافة إلى انخفاض تكلفة العمالة فيها، مما يتيح لها مرونة العمل، وتخفيف التكاليف، ويساعدها على التكيف مع مستجدات السوق وبالتالي القدرة على امتصاص البطالة. (مليكة، 2005، صفحة 174)
- المرونة العالية: صغر الحجم وقلة التخصص في المؤسسات المصغرة جعلها بوابة تسمح لصغار المستثمرين بدخول السوق بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات.
- بساطة التنظيم الهيكلي: صغر حجم المؤسسات المصغرة وقلة التدرج الوظيفي اعتباراً لعدد العاملين بها سهّل عملية القيادة والإشراف وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها.

- انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة: كثرة الأنشطة الناتجة عن تنوع المؤسسات المصغرة، جعلها تندمج بمرونة في نظام الإنتاج وإدارة الثروة. (طويطي و وزاني، 2017، صفحة 88)

II-1-3- أهمية المؤسسات المصغرة:

أصبحت المؤسسات المصغرة مؤخرًا تتمتع باهتمام العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، والباحثين والمختصين، نتيجة الدور الهام الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

- توفير مناصب الشغل:

تلعب المؤسسات المصغرة دوراً هاماً في توفير مناصب الشغل، حيث تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة نظراً للخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات.

- التكامل مع المؤسسات الكبيرة وتوفير حاجات المستهلكين:

تتميز المؤسسات المصغرة بقدرتها على توفير جملة من السلع والخدمات التي لا يمكن للمؤسسات الكبرى توفيرها، رغم أنها ضرورية للمستهلك مثل خدمات الصيانة والتركييب والتجهيز، حيث تستفيد المؤسسات الكبرى من جملة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لتنفيذ العديد من النشاطات الصغيرة، عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول، وتظهر علاقة التكامل هذه أيضاً من خلال اعتماد المؤسسات المصغرة على منتجات المؤسسات كبيرة الحجم من آلات ومعدات وغيرها.

- تنمية الصادرات:

تتمتع المؤسسات المصغرة بالمرونة العالية، مما يجعلها قادرة على تكييف برامج انتاجها مع متطلبات الأسواق العالمية وبالتالي القدرة على كسب أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها التي تتميز بجودة عالية.

- تحقيق التنمية الإقليمية:

تتميز المؤسسات المصغرة بانتشارها جغرافياً في جميع البلدان النامية على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على عكس المؤسسات الكبرى التي تتموقع في التجمعات الكبرى وبالتالي تلعب هذه المؤسسات دوراً كبيراً في القضاء على الجهوية وتنمية مناطق الظل، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي لشريحة واسعة من البطالين.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:

اعتماداً على أنشطة اقتصادية مبتكرة أو احياء أنشطة تم التخلي عنها.

II-2- هيات دعم ومصادر تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر:

في إطار مساعي الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات المصغرة استحدثت مجموعة من الهيات الداعمة لها إضافة إلى توفير العديد من آليات التمويل نفصلها كما يلي:

II-2-1- هيات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر:

عمدت الجزائر إلى إحداث مجموعة من الهيات التي تعمل على دعم المؤسسات المصغرة منها:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشئ سنة 1994 وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 06 جويلية 1994. يعمل هذا الصندوق على خلق وترقية النشاطات الخالقة للثروة والذي يراود إقامتها من قبل البطالين الذي تتراوح اعمارهم بين 35 و 50 سنة والراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة. (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2023، 2024)

- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (FGMMC): (مداحي و عزوز ، 2018، صفحة 357)

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22/01/2004 لدعم المشاريع الممولة في إطار (ANGEM) كمؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

- هبات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجاً-(ص ص 12-25)
- مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، انطلق رسمياً في النشاط يوم 14 مارس 2004. (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2024)
- صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI): (تقديم صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI pme)، 2024)
- أنشئ الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار بمبادرة من السلطات العمومية لدعم خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، حيث بدأ نشاطه الفعلي بداية سنة 2006.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) (وكالة دعم تشغيل الشباب (ENESJ) سابقاً): (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية) (Algeria press service، 2021)
- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 تم تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتصبح هذه الأخيرة تُسمى رسمياً الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهي مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب العاطل عن العمل وتقوم بتنفيذ مشاريعهم الخاصة.
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI):
- كانت تعرف باسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وتم تحويل تسميتها إلى (AAPI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298. (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2024)
- مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت وصاية الوزير الأول من صلاحياتها استقبال المشاريع الاستثمارية المبادر بها من طرف المستثمرين المحليين أو الأجانب في مختلف الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات باستثناء قطاع المناجم والمحروقات التي تديره منظومه خاصة. (تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، 2024)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):
- هيئة اختصت في دعم وتمويل المشاريع المصغرة منذ انشائها سنة 2004 سوف يتم عرضها مفصلة في المحور الثاني.
- II-2-2- مصادر تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر:**
- التمويل هو الحجر الأساسي لبناء المشروع الاستثماري للمؤسسات المصغرة، فهذه الأخيرة تسعى للحصول على الميزج التمويلي الأفضل، بما يناسب كمية ونوعية احتياجاتها.
- ومن أهم مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات المصغرة في الجزائر نذكر: (خواني و بغداد، صفحة 60)
- التمويل الذاتي:
- يُعبّر التمويل الذاتي عن استقلالية المؤسسة مالياً عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقود المتولّد عن نشاط المؤسسة وهناك عدة طرق للتمويل الذاتي منها: (طرق التمويل الذاتي، 2024)
- أ- تخفيض النفقات: حيث تعتمد المؤسسة على تقليص نفقاتها لاستخدام الأموال الموقّرة كتمويل يُستفاد منه لاحقاً.
- ب- إعادة تدوير الأرباح: تقوم المؤسسة بتوظيف الأرباح المتحصّل عليها في مشاريع خاصة بها، عوض توزيعها على مستحقيها أو توظيفها في مشاريع خارجية.
- ت- التمويل عن طريق العملاء: ويقصد به حصول المؤسسة على مستحقات بيعها لمنتجاتها مقدّماً، قبل إنتاجها، ثم تقوم باستغلال هذه الأموال في توفير احتياجات المؤسسة بشكل عام، مع الالتزام بتوفير المنتج أو تقديم الخدمة للعميل عند الأجل المتفق عليه.

ث- التمويل عن طريق الموردّين: في هذا النوع من التمويل تتحصل المؤسسة على الموارد الضرورية لنشاطها من الموردّين، وتلتزم بتسديد مستحقّاتهم فور توفير مبالغ السداد.

- التمويل الخارجي:

في حالة عدم توفر التمويل الذاتي أو عدم كفايته لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة المصغرة تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية يمكن تقسيمها إلى:

أ- التمويل الخارجي المباشر: يُعد الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل الخارجي قصير الأجل للمؤسسات المصغرة، حيث يسهل عليها اقتناء وتوفير مختلف احتياجاتها من الشركات الأخرى، على أن يتم تسديد قيمة المشتريات في فترة لاحقة. (محمد الفاتح، صفحة 50)

ب- التمويل الخارجي غير المباشر: تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي للتمويل الخارجي للمؤسسات المصغرة في الجزائر، سواء كانت قروض كلاسيكية بمعدلات فائدة أو بالصيغ الإسلامية التي تغطي بقبول لدى شريحة واسعة من المقاولين الصغار. (صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، 2020)

III- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كهيئة لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر:

III-1- تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22/01/2004 الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، مقرها الجزائر العاصمة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، يسيّر مجلس توجيه ويديرها مدير عام، بدأت نشاطها الفعلي في جانفي 2004. ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وتتولى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة المتابعة العملية لكافة نشاطاتها. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024)

III-2- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024) تسعى الوكالة لتحقيق

الأهداف التالية:

- محاربة البطالة والفقر والتهميش من خلال دعم المشاريع الخاصة، الحرف والمهن التقليدية والعمل في المنزل، خاصة لدى فئة الشباب والمرأة الماكثة في البيت؛
- غرس الحسّ المقاوِلي في فئة الشباب، وتسهيل الاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- تحسيس قاطني المناطق النائية وتعريفهم بالمنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المنتجة للثروة وفرص العمل؛
- مرافقة المؤسسات المبتكرة من طرف المستفيدين من القرض المصغر، مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم معها؛
- تقديم النصائح والإرشادات والتقنيات الفنية لحاملي المشاريع في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للدخل؛
- توفير فضاءات يُروّج فيها لمنتجات المؤسسات المصغرة من خلال تنظيم المعارض الجهوية والوطنية الخاصة بمنتجات هذه المؤسسات.

III-3- حصيلة دعم وتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمؤسسات المصغرة في الجزائر:

III-3-1- صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة:

في إطار القرض المصغر تعكف الوكالة على تسيير صيغتين للتمويل هما: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024)

- **التمويل الأحادي:** يمنح مباشرة من الوكالة لتمويل شراء المواد الأولية بهدف تمويل دورة الاستغلال، يلجأ لهذا النوع من التمويل حاملي المشاريع الذين يحوزون على المعدات و الأدوات الصغيرة و تنقصهم الأموال لاقتناء المواد الأولية للبدء في المشروع مثل: النساء الحرفيات الماكثات في البيت، حيث عمدت الوكالة في هذه الصيغة التمويلية إلى تقديم تحفيزات للمقاولين الصغار بإلغاء المساهمة الشخصية للمقاول و مدة سداد لا تتعدى 36 شهرا كما قدمت أيضا امتيازات لمقاولي المنطقة الجنوبية و ذلك من خلال منحهم مبلغ أكبر (لا تتجاوز قيمة المشروع 250 ألف دينار جزائري في الجنوب) مقارنة بالمبلغ الممنوح للمناطق الأخرى (قيمة المشروع لا تتجاوز 100 ألف دينار جزائري فقط) و ذلك في إطار سعي الوكالة إلى تجسيد أهدافها الزامية لفك العزلة و التهميش المحيط بمواطني الجنوب و تحسين مستواهم المعيشي.

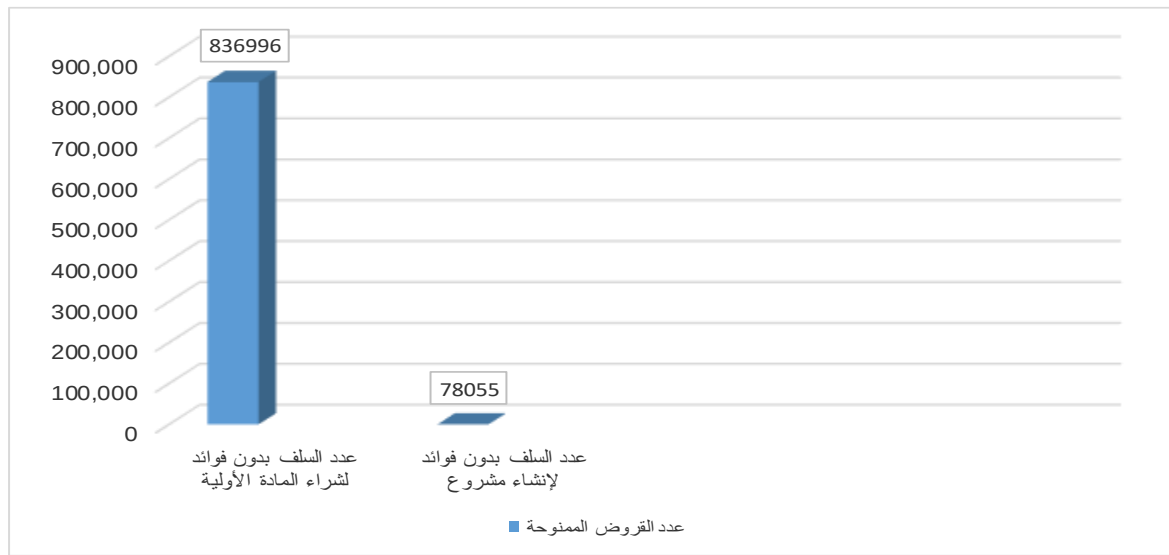
- **التمويل الثلاثي:** مخصص لشراء الآلات والمعدات الضرورية لإطلاق المشروع، حيث تكون نسبة المساهمة الشخصية رمزية لا تتجاوز واحد بالمئة من قيمة المشروع، وهذا يدل على سعي الوكالة لإزاحة كل المعوقات المالية التي قد تعرقل إطلاق المؤسسة المصغرة.

III-3-2- حصيلة الخدمات المالية المقدمة من طرف ANGEM- إلى غاية 31 مارس 2023:

III-3-2-1- حصيلة القروض الممنوحة حسب نوع التمويل:

الشكل التالي يوضح مجموع القروض المقدمة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل الى غاية 2023/03/31:

الشكل 01: حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل إلى غاية 31 مارس 2023



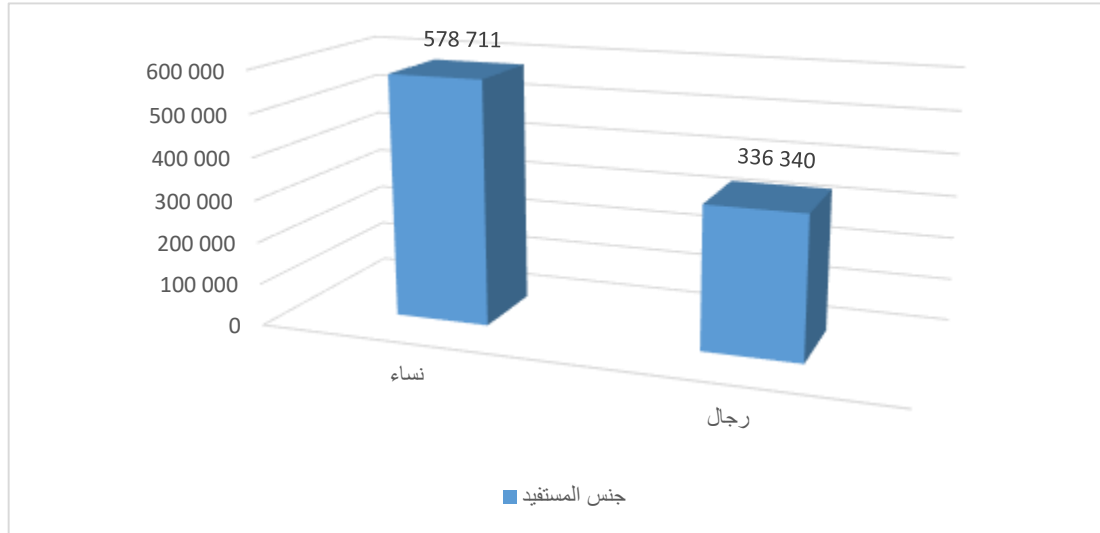
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الموقع (<https://www.angem.dz>)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل بلغ 915051 قرضا، منها 836996 قرض بدون فوائد لشراء المواد الأولية أي ما يعادل نسبة 91.46 بالمئة، بالمقابل نجد أن عدد القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع لم يتجاوز 78055 قرض أي بنسبة 8.54 بالمئة و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية، و هذا راجع لإمكانية الاستفادة المقترضة من سلفة شراء المواد الأولية، أكثر من مرة بعد تسديد القرض السابق، كما أن غالبية المستفيدين منه نساء ماكثات بالبيت يحتجن لشراء المواد الأولية اللازمة لتجسيد أفكارهن على أرض الواقع .

III-2-3-2- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس:

توضّح عملية التوزيع هذه من خلال الشكل الموالي:

الشكل 02: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس إلى غاية 31 مارس 2023



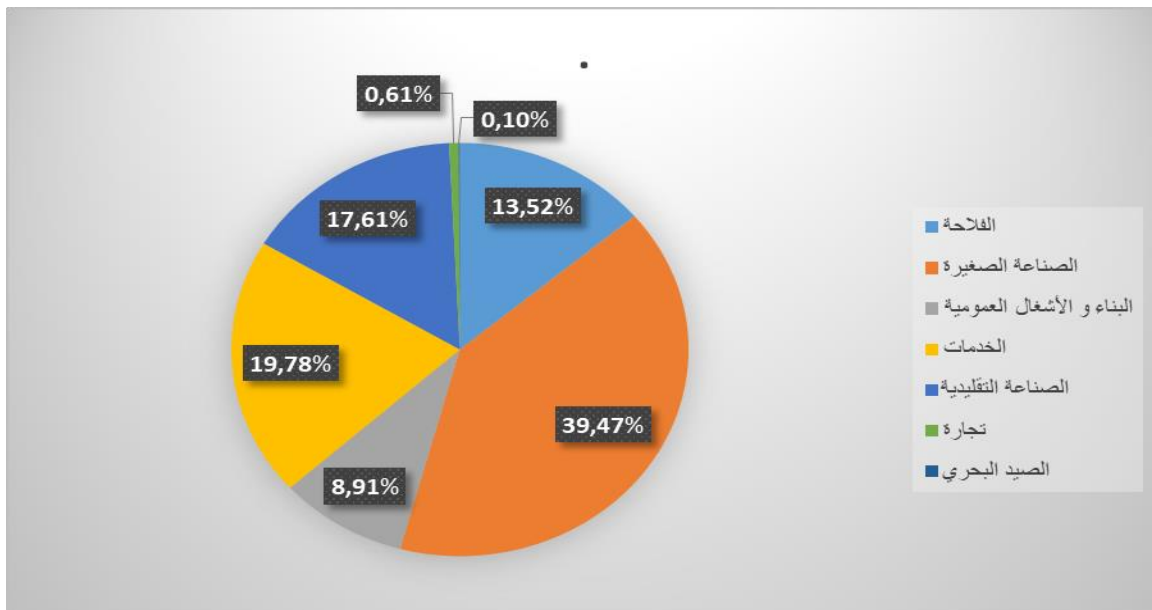
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع (<https://www.angem.dz>)

يبين الشكل أعلاه استحواذ النساء على 63.25 بالمئة من نسبة اجمالي القروض الممنوحة، وهي نسبة كبيرة مقارنة بفئة الرجال المستفيدة بنسبة 36.75 بالمئة فقط من اجمالي القروض الممنوحة، وهذا يعكس توجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل فئة النساء الماكثات في البيت خاصة من خلال القرض الحسن.

III-2-3-3- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

الشكل أدناه يوضح نسب القروض التي استفادت منها سبع قطاعات اقتصادية الى غاية 2023/03/31.

الشكل 03: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إلى غاية 31 مارس 2023



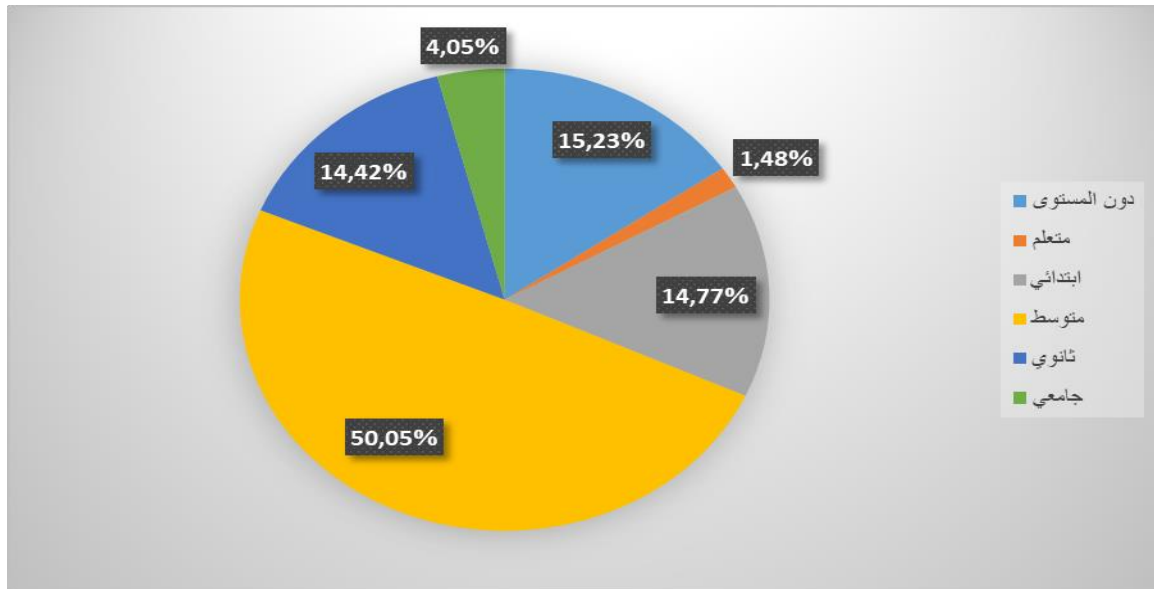
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع (<https://www.angem.dz>)

يوضح الشكل السابق استحواد قطاع الصناعات الصغيرة على الحصة الأكبر من القروض الممنوحة بنسبة 39.47 بالمائة لأن هذا النوع من النشاط يحتاج رؤوس أموال لإطلاق مشروعه، وهو قطاع مغذي ومكمل للصناعات الكبيرة، وقادر على التخفيف من حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة ودائمة، وهذا من أهم الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 19,78 بالمائة الذي يتطلب رؤوس أموال قليلة في مشاريعه لسهولة الاستثمار فيه، و عدم وجود تعقيدات في دورة الاستغلال، و في المرتبة الثالثة يحل قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17.61 بالمائة من إجمالي القروض الممنوحة، الذي تسيطر عليه فئة النساء الماكثات بالبيت؛ يليه قطاع الفلاحة الذي يعتبر الرهان الحقيقي لضمان الأمن الغذائي لكنه حظي بنسبة قليلة جداً قدرت بـ 13.52 بالمائة و يُفسر ذلك بعزوف الشباب عن الاستثمار في هذا القطاع المنتج للثروة و غياب البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة بدعم هذا القطاع، و في ذيل الترتيب نجد قطاع التجارة و الصيد البحري، كون هذه القطاعات تحتاج رؤوس أموال ضخمة و هو ما لا يتوافق مع صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة.

III-2-4- توزيع القروض المقدمة حسب درجة التعليم:

الشكل التالي يوضح توزيع القروض المقدمة حسب درجة التعليم.

الشكل 04: توزيع القروض الممنوحة حسب درجة التعليم إلى غاية 31 مارس 2023



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع (<https://www.angem.dz>)

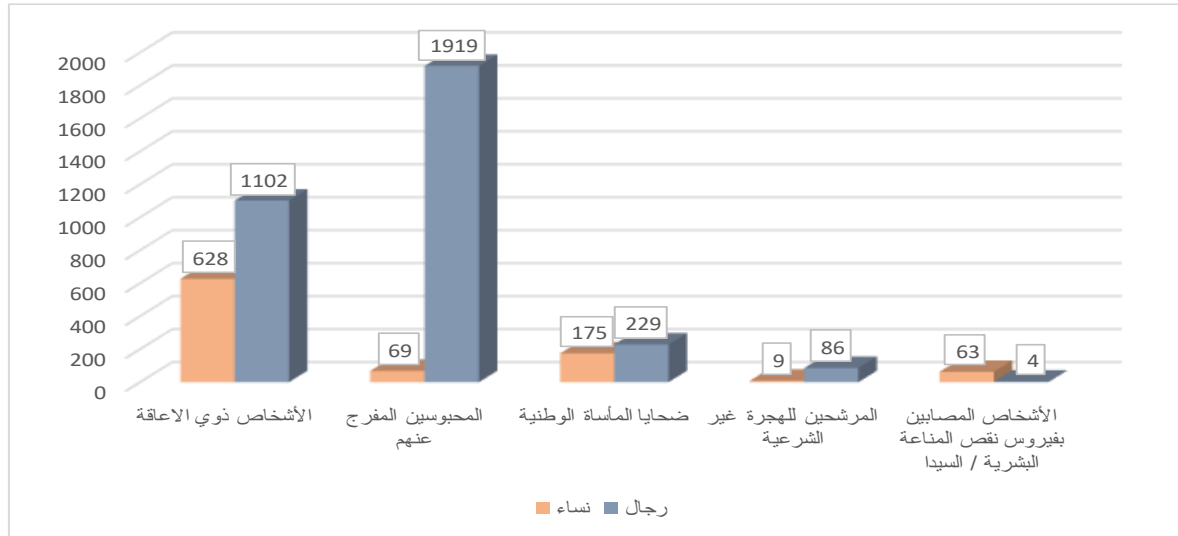
نلاحظ من خلال الشكل أن 50,05 بالمائة من القروض مُنحت لأصحاب المستوى التعليمي المتوسط، بعد ذلك نسجل استفادة فئة دون المستوى بنسبة 15,23 بالمائة، والتعليم الابتدائي والثانوي بنسبة 14.77 بالمائة و 14.42 بالمائة على الترتيب، في حين نلاحظ إقبال محتشم لأصحاب المستوى الجامعي ومستوى متعلم بنسبة 4.05 بالمائة و 1,48 بالمائة على الترتيب.

إذن من خلال هذا التوزيع يتضح أنّ الوكالة لا تعتمد في منحها للقروض على المستوى التعليمي وإنما تركز على الأشخاص أصحاب المستوى المتوسط والمهشمين لإعادة ادماجهم من خلال خلق مشاريعهم الخاصة، لتحقيق التنمية الاجتماعية، والمنفعة العامة للمجتمع والقضاء على البطالة والفقر خاصة في مناطق الظل.

III-3-2-5- حصيلة التمويل للفئات الخاصة:

الشكل الموالي يفصّل حصيلة التمويل للفئات الخاصة إلى غاية 2023/03/31.

الشكل 05: توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة إلى غاية 31 مارس 2023



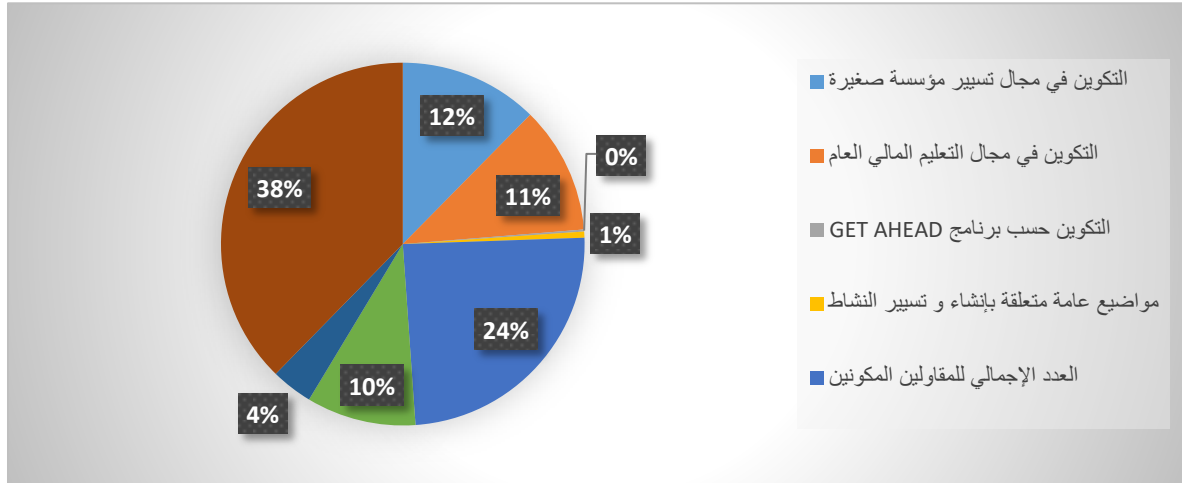
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع (<https://www.angem.dz>)

توضح معطيات الشكل أعلاه أن فئة المحوسبين المفرج عنهم احتلوا المرتبة الأولى في التمويل ب 1988 قرض تليها في المرتبة الثانية فئة الأشخاص ذوي الإعاقة ب 1730 قرض ثم فئة ضحايا المأساة الوطنية ب 404 قرض، والمرشحين للهجرة غير الشرعية ب 95 قرض والأشخاص المصابين بفيروس السيدا ب 67 قرض، وهذا يؤكد سعي الوكالة لتحسين مستوى معيشة هذه الفئات وإعادة إدماجها في المجتمع وبالتالي التقليل من حدة الفقر والتهميش والهشاشة في المجتمع.

III-3-3- الحصيلة الاجمالية للخدمات غير المالية:

يتم توضيحها من خلال الشكل أدناه:

الشكل 06: حصيلة الخدمات غير المالية إلى غاية 31 مارس 2023



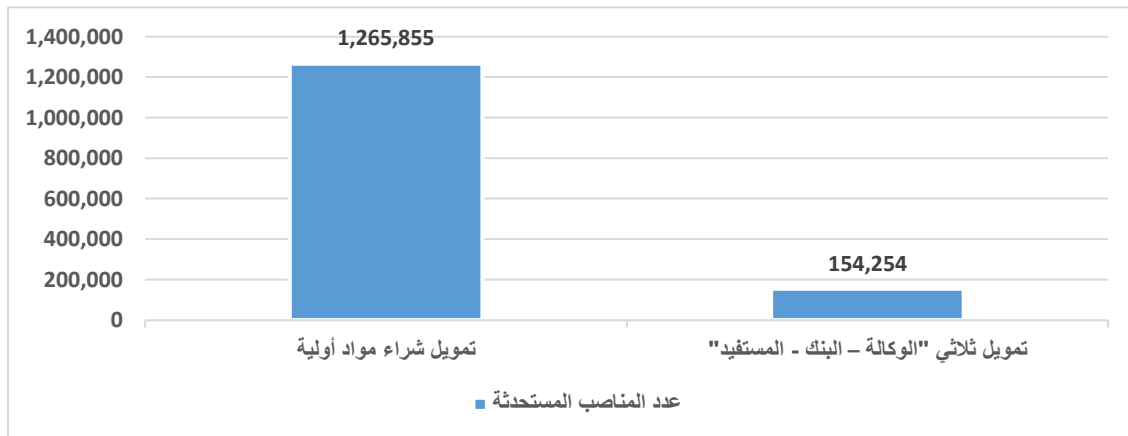
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع (<https://www.angem.dz>)

الملاحظ من خلال الشكل السابق، أن الوكالة تقدم باقة من الخدمات الغير مالية من مرافقة، و تكوين و مساعدة لتنظيم المعارض، و الصالونات للتعريف بالخدمات التي تقدمها الوكالة من جهة و منتجات المؤسسات المصغرة في السوق الوطنية من جهة أخرى، حيث بلغ إجمالي المستفيدين من الخدمات غير المالية 406545 مستفيد، (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2024) و هذا ضمن أهداف الوكالة الرامية إلى تشجيع و تطوير و مرافقة الفكر المقاوطني، و بالتالي ضمان استمرارية و تطور المؤسسات المصغرة و الحفاظ على مناصب الشغل المستحدثة و التخفيف من حدة الفقر و التهميش.

III-3-4- الحصيلة الاجمالية لمناصب الشغل المستحدثة:

يمكن عرضها مفصلة حسب نمط التمويل من خلال الشكل التالي:

الشكل 07: حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 31 مارس 2023



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع (<https://www.angem.dz>)

توضح البيانات أعلاه أن حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 31 مارس 2023 بلغت 1420109 منصب شغل وهو رقم مهم جدا، حيث نلاحظ أن أغلب المناصب المنشأة خصت تمويل المواد الأولية بـ

1265855 منصب أما المناصب التي استحدثت لغرض التمويل الثلاثي فقدرت ب 154254 منصب، ومن هنا يتضح جليا الدور الفعال للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

IV- النتائج ومناقشتها:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- المؤسسات المصغرة توجه اقتصادي جديد يهدف الى تشجيع المبادرات الفردية وخلق ديناميكية جديدة تساعد على ترقية العمل الإنساني والتلاحم الاجتماعي على المستوى المحلي والوطني وهو ما يصب في إطار إنعاش المخطط الوطني لتطوير المقاولاتية من جهة وتحقيق التنمية الإقليمية من جهة أخرى.
- عمدت الدولة الجزائرية الى تنصيب عدة هيئات لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة وتهيئة المحيط الملائم لترقيتها وضمان استمرارها والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واحدة من الهيئات التي تهتم خصيصا بترقية هذه المؤسسات.
- القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قدمت حلولاً ناجحة لشريحة واسعة من الأشخاص وسمحت لهم بتجاوز وضعيتهم المشقة غير المستقرة والتوجه نحو ممارسة أنشطة خاصة تضمن لهم الاندماج في الاقتصاد وخلق فرص شغل وبالتالي التقليل من البطالة المتفشية في المجتمع الجزائري.
- يشمل تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مختلف نشاطات القطاع الاقتصادي بما يتماشى وصيغ التمويل التي تقدمها (صناعات صغيرة، خدمات، صناعات تقليدية...).
- تعتبر المرأة أكبر مستفيد من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث اقتحمت مجالات مختلفة كالصناعة التقليدية، التجارة، والخدمات... مع توفر فرص للتكوين والمرافقة والإعانات والامتيازات وهو ما يوفر لها فرص أكبر للنجاح وتطوير مشاريعها.

V- الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث التطرق إلى موضوع ذي أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وهو موضوع المؤسسات المصغرة وهيئات الدعم والتمويل التي خصصتها الدولة لمرافقتها وسلطان الضوء على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) باعتبارها إحدى أهم هيئات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، حيث تقدم لها جملة من الخدمات المالية من خلال صيغتين للتمويل هما: التمويل الأحادي والتمويل الثلاثي، كما تقدم أيضا باقة من الخدمات غير المالية كالمرافقة والتكوين والاستشارة وتنظيم المعارض والصالونات، للتعريف بالخدمات التي تقدمها الوكالة من جهة ومنتجات المؤسسات المصغرة من جهة أخرى ، وهو ما يساهم في توفير فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من معدلات الفقر والبطالة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وختاماً لهذا البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- غرس روح المقاولاتية بين أوساط المجتمع وخاصة فئة الشباب عن طريق البرامج التربوية والحملات التحسيسية ووسائل الاعلام وهيئات المختصة للتشجيع على إطلاق المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة وخوض تجربة العمل الحر بما يتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني
- زيادة عدد خلايا المرافقة لأصحاب المؤسسات المصغرة على مستوى كل التنسيقيات الولائية لتوفير المتابعة والمرافقة اللازمة خلال كل مراحل تنفيذ المشروع.
- ادراج الصيرفة الإسلامية ممثلة في القرض الحسن كصيغة رسمية لتمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والغاء التمويل الثلاثي الذي يجرى الكثيرين لوجود الفوائد البنكية حتى ولو كانت ضئيلة.

- تعزيز مكانة المؤسسات المصغرة في سلم الاقتصاد الوطني.
- ضرورة التخفيف من الإجراءات الإدارية والتراخيص الضرورية من أجل انشاء مؤسسة بما يحترم خصوصية المرأة الجزائرية والتزاماتها العائلية.
- تنظيم حملات توعوية تحسيسية لفائدة النساء المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصولهن لمصادر التمويل المناسبة، مما يشجع على انشاء مؤسسات منتجة جديدة تقضي على شبح تكلدس السلع المنتجة وضياع رأس مال المشاريع والقروض الممنوحة معاً.

- الإحالات والمراجع:

1. عبد الرحمن ياسر. (2014). تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية جيجل- (رسالة ماجستير). جيجل، تخصص تسيير الموارد البشرية: جامعة جيجل.
2. لخفي عثمان. (2005). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجزائر: جامعة الجزائر.
3. محفوظ ج, (2003). ديسمبر. (المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها. مجلة العلوم الإنسانية. (05)
4. زغيب مليكة. (2005). دور وأهمية قرض الائجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (5).
5. مصطفى طويطي، و ليدية وزاني. (جوان، 2017). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (07).
6. (2024, 07 21) https://www.cnac.dz: تم الاسترداد من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2023
7. محمد مداحي، و أحمد عزوز . (جوان، 2018). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي ، الجزائر، جوان 2018، صفحة 357.
8. (2024, 08 15) https://www.fgar.dz/portal/ar: تم الاسترداد من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (03 03, 2021).
9. (2024, 08 15) تم الاسترداد من تقديم صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI pme): https://www.cgci.dz
10. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (Algeria press service): https://www.aps.dz
11. (2024, 08 16) https://aapi.dz/ar/accueil-ar: تم الاسترداد من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
12. تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. (2024, 08 16). تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/131740-2022-09-20-13-58-35
13. ليلي خواني، و شعيب بغداد. (بلا تاريخ). الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات و مصادر تمويلها- دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر-. مجلة المالية والأسواق. تم الاسترداد من مجلة المالية والأسواق.
14. طرق التمويل الذاتي. (2024, 08 16). تم الاسترداد من تمويل:
- https://www.tamweely.org/articles/%D9%85%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84/%D8%B7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A
15. محمود البشير المغربي محمد الفاتح. (بلا تاريخ). إدارة التمويل المصرفي. السودان: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
16. صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة. (04, 07, 2020). تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=67613
17. (2024, 08 17) https://www.angem.dz: تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

وسيلة خريف، العابد برينيس شريفة (2024)، هينات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجاً، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 12-25.



SCAN ME